الأمم المتحدة

S/2005/782

مجلس الأمن

Distr.: General
14 December 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وطلب مجلس الأمن في قراره من كل من المحكمتين موافاته في موعد غايته ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤، وكل ستة أشهر بعد ذلك، بتقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل محكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها.

وبعد التشاور مع المدعي العام، ووفقا للقرار، يسرني أن أقدم لكم صيغة منقحة من استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تتضمن التقييم المطلوب (انظر الضميمة).

(توقيع) إريك **موسيه**
الرئيس

190106 190106 05-64213 (A)

الضميمة

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

توجز هذه الوثيقة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على أساس المعلومات المتاحة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهي تأخذ في الاعتبار المواعيد النهائية المحددة في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

لقد تمت محاكمة ٢٦ شخصا. وتجري الآن محاكمة ٢٦ متهما آخرين. وبالتالي، يصل عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم أو الذين تجري محاكمتهم حاليا، إلى ٥٢ شخصا. وهناك ١٧ محتجزا، منهم ١٤ متهما صدرت ضدهم لوائح اتهام قبل عام ٢٠٠٥ وثلاثة صدرت لوائح اتهامهم حديثا، ينتظرون المحاكمة. وينوي المدعي العام نقل قضايا ٥ محتجزين من أصل ١٤ إلى المحاكم الوطنية. أما محاكمات المحتجزين الباقين البالغ عددهم ٩، فتبدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٦ حسب توفر الدوائر الابتدائية وقاعات المحاكمة.

وسوف يركز المدعي العام على المتهمين الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٤. ولا يزال ١٩ شخصا صدرت ضدهم لوائح اتهام طلقاء، منهم ١٤ متهما صدرت ضدهم لوائح اتهام قبل عام ٢٠٠٥، وينوي المدعي العام إحالة ٤ منهم إلى القضاء الوطني لمحاكمتهم. وقد أنجز المدعي العام مؤخرا تحقيقات بشأن ١٦ مشتبه بهم. وتم إقفال ملفات ٨ من هؤلاء بسبب عدم كفاية الأدلة، في حين أقرت أخيرا ثماني لوائح اتهام ضد الأشخاص الثمانية الباقين. وحدد المدعي العام قضايا أربعة أشخاص من هؤلاء الثمانية (الذين قبض على ثلاثة منهم مؤخرا) لنقلها إلى القضاء الوطني. بيد أن عدد المقدمين للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من هؤلاء المتهمين الطلقاء ربما يقل عن ١٤ شخصا (١٠ متهمين صدرت ضدهم لوائح اتهام قبل عام ٢٠٠٥ و ٤ متهمين صدرت لوائح اتهامهم مؤخرا)، لأن بعضهم ربما يكون قد مات، كما يحتمل ألا يتم القبض على البعض الآخر قط.

ويُتوقع أن يتم اعتبارا من عام ٢٠٠٦ إنجاز المحاكمات الجارية الآن والتي تشمل ٢٦ متهما. وستبدأ محاكمة عدد من المتهمين الطلقاء أقصاه ١٤ شخصا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وعلى أساس المعلومات المتاحة حاليا، يُقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٨، ستكون المحكمة قد أنجزت محاكمات تشمل ما بين ٦٥ و ٧٠ شخصا.

أولا – مقدمة

١ – ترد في هذه الوثيقة صيغة مستكملة ومنقحة من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وهي تأخذ في الاعتبار قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المتخذين في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، و ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤ على التوالي. وقد صيغت هذه الوثيقة بشكل تدريجي على أساس إسهامات من الرئيس والمدعي العام والمسجل. وكان منطلق المشاورات بين هذه الأجهزة الثلاثة، وثيقة معنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام'' تتضمن التطورات حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣[(١)]. والوثيقة الحالية، وهي التقرير السادس عن استراتيجية الإنجاز، تستند إلى معلومات منقحة قدمها المدعي العام، وإلى ما طرأ من مستجدات في عام ٢٠٠٥[(٢)]. وستقدم تقارير منقحة ومستكملة عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ – وجدير بالتذكير أن أول متهم نقل إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦. ومنذ بدأت أول محاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدرت المحكمة ١٩ حكما شمل ٢٥ متهما. ومن بين هؤلاء أدين ٢٢ متهما، وتمت تبرئة ٣. وستة منهم يقضون حاليا عقوباتهم في مالي. وتشمل النتيجة الإجمالية لفترة الولاية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) ٩ أحكام تتعلق بـ ١٤ متهما. ويمثل هذا مضاعفة لعدد المتهمين الذين تمت محاكمتهم، مقارنة بفترة الولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). وأثناء الولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، تم الشروع حتى الآن،

---

(١) قدمت صيغة أولى لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى مقر الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأعدت الوثيقة أساسا في سياق الفقرة ١٥ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣) التي نصت على ضرورة أن تتضمن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ''معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين، وضع استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية'' وقدمت صيغة ثانية عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى مقر الأمم المتحدة، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وشكلت هذه الوثيقة أساس طلب زيادة عدد القضاة المخصصين ''في وقت معين'' للعمل في دوائر المحكمة من ٤ إلى ٩ قضاة. ووافق مجلس الأمن على هذا الطلب بموجب القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣). وقدمت الصيغة الثالثة من الوثيقة إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وشكلت الأساس للتقييمات المقدمة من رئيس المحكمة، ومدعيها العام، أثناء اجتماع المجلس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدمت المحكمة الجنائية الدولية الصيغة الرابعة لاستراتيجية الإنجاز التي نظر فيها مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقُدمت صيغة خامسة لاستراتيجية الإنجاز في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٢) بعد البيان الأول الذي أدلى به السيد حسن أجالو، المدعي العام الجديد للمحكمة أمام مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام باستعراض جميع القضايا التي لم تشملها المحاكمات حتى ذلك الوقت، بغرض تحديد القضايا التي يمكن الانتهاء منها على نحو معقول ضمن الإطار الزمني الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٥٠٣. وكانت ثمرة هذا الاستعراض، الوثيقة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، المعنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام''.

في ١٣ محاكمة تشمل ٢١ متهما، وصدرت ٤ أحكام بحق ٤ من هؤلاء المتهمين. وسيصدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حكم آخر يشمل متهما واحدا. وبذلك سيصل عدد الأحكام الصادرة إلى ٢٠ حكما تتعلق بـ ٢٦ شخصا، سيرد بيانها في المرفق الأول.

٣ - وإضافة إلى الأشخاص الستة والعشرين الذين تمت محاكمتهم، ثمة ٢٦ متهما تشملهم ١٠ محاكمات. وخمس من هذه المحاكمات عبارة عن قضايا يشمل كل منها متهمين متعددين وحجمها كبير للغاية وهي: قضية بوتاري (٦ متهمين) والقضية العسكرية الأولى (٤ متهمين) وقضية الحكومة (٤ متهمين) وقضية العسكريين الثانية (٤ متهمين) وقضية كاريميرا وآخرين (٣ متهمين). وهناك ٥ محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا. وقد بدأت محاكمة سيرومبا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبدأت محاكمة موفينيي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتم مؤخرا استبعاد رواماكوبا من قضية كاريميرا وآخرين، وبدأت محاكمته في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبدأت محاكمة مبامبارا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومحاكمة زيغيرانييرازو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وترد أدناه تفاصيل أخرى (انظر الفرع الثاني). وبالتالي، يصل عدد المتهمين الذين تمت محاكمتهم أو الذين تجري محاكمتهم حاليا إلى ٥٢ شخصا.

٤ - ومن المحتجزين الـ ١٧ الذين ينتظرون بدء محاكمتهم، صدرت لوائح اتهام ١٤ منهم قبل عام ٢٠٠٥ بينما صدرت لوائح اتهام الثلاثة الباقين وقبض عليهم مؤخرا. وينوي المدعي العام أن يطلب إحالة ٥ أشخاص من هذه المجموعة المكونة من ١٤ محتجزا إلى المحاكم الوطنية. وسوف ينظر في قضايا المتهمين الـ ١٢ الباقين، عندما تسمح قدرة المحكمة بذلك (انظر الفرع الثالث والفقرة ٣٣).

٥ - ولا يزال ١٩ متهما طلقاء، منهم ١٤ شخصا صدرت لوائح اتهامهم قبل عام ٢٠٠٥. وينوي المدعي العام أن يحيل قضايا ٤ أشخاص من هذه المجموعة المكونة من ١٤ متهما إلى القضاء الوطني للمحاكمة (انظر الفقرة ٣٤). وتندرج قضايا ٥ متهمين طلقاء صدرت ضدهم مؤخرا لوائح اتهام والمحتجزين الثلاثة الذين قُبض عليهم مؤخرا في مجموعة من ثماني قضايا أقرت فيها لوائح الاتهام في فترة استراتيجية الإنجاز لأيار/مايو ٢٠٠٥. وحدد المدعي العام ٤ من هذه القضايا الثماني لإحالتها إلى القضاء الوطني للمحاكمة (انظر الفقرة ٣٦).

٦ - وقد يكون بعض من سلف ذكرهم أعلاه من المتهمين الطلقاء قد مات، في حين قد لا يعثر على البعض الآخر منهم قط. وقد يقل بالتالي العدد الفعلي للأشخاص المقدمين للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن ١٤ شخصا. وكجزء من استراتيجية

الإنجاز، قام المدعي العام بوضع برنامج أكثر حزما لتتبع الفارين والقبض عليهم. وتمت إعادة تنظيم وتعزيز قسم فريق التتبع داخل شعبة التحقيقات. كما قام المدعي العام بزيارة عدد من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، من أجل الحصول على دعمها السياسي، وتعاونها في القبض على الفارين وإحالتهم إلى المحكمة.

٧ - ويرى المدعي العام أن ٤٠ تقريبا من المشتبه فيهم يمكن محاكمتهم في محاكم وطنية. وهو يجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذه الغاية وقد قام بالفعل بإحالة ٣٠ قضية إلى رواندا وقضية واحدة إلى بلجيكا. وفي حالة تعذر إحالة بعض القضايا إلى محاكم وطنية، سيعود المدعي العام إلى مجلس الأمن بمقترحات بديلة (انظر الفرع السادس).

٨ - وينص قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) على أن جميع أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستنجز بحلول عام ٢٠١٠. ومن الصعب في هذه المرحلة بيان استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأنها مرتبطة باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، يجدر التذكير بأن جميع أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد استؤنفت عدا حكمين. وفي الوقت الحاضر، ثمة خمسة أحكام قيد الاستئناف تشمل ٩ أشخاص بينما يُعاد النظر في حكم واحد يشمل شخصا واحدا (نييتيغيكا، وقضية وسائط الإعلام، وقضية سيانغوغو، وغاكومبيتسي، وندينداباهيزي، وموهيمانا). ومن المتوقع أن عبء العمل بدائرة الاستئناف الذي هو ثقيل بالفعل سيواصل على أرجح الاحتمالات الزيادة. وقد لوحظ من خلال تجارب ماضية أن طلبات الاستئناف تقدم عادة من كلا الطرفين (من كافة الأطراف في حالة القضايا التي تشمل متهمين عدة). وعلى ذلك فإن العدد الحقيقي لحالات الاستئناف يزيد كثيرا على عدد الأحكام المستأنفة. وبانخفاض حجم العمل في الدوائر الابتدائية يتوقع أن يتجه التركيز إلى دائرة الاستئناف حيث يُنتظر حدوث زيادة كبيرة في حجم العمل. ومما يضاعف من هذه الزيادة أن دوائر الاستئناف تنظر أيضا في استئنافات أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسوف تبرز الحاجة في مرحلة ما لزيادة عدد القضاة في دوائر الاستئناف إذا كانت هناك توقعات معقولة لإنهاء النظر في قضايا الاستئناف بحلول عام ٢٠١٠. وسوف يحتاج ذلك إلى تعديل في النظام الأساسي.

ثانيا - الأنشطة داخل الدوائر

٩ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكمها في القضية المسماة ''قضية وسائط الإعلام'' التي تم النظر فيها في فترة الولاية الثانية. وكانت تستمع أيضا إلى بقية القضية العسكرية الأولى (باغوسورا، وكابيليغي، ونتاباكوزي،

ونسينجيومفا) التي أحيلت إليها من الدائرة الابتدائية الثالثة السابقة. واختتم الادعاء مرافعته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بعد استدعائه ٨٢ شاهدا، وبدأ الدفاع مرافعته في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واقترن مسار المحاكمة العسكرية الأولى بمحاكمة ندينداباهيزي (منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) وصدر حكم في الأخيرة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وبمحاكمة سيمبا (منذ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤) التي سيصدر الحكم فيها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[٣]. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بدأت الدائرة الابتدائية الأولى في محاكمة مبامبارا.

١٠- وكانت الدائرة الابتدائية الثانية تباشر ثلاث محاكمات متزامنة خلال الولاية الثانية. وصدر الحكم في قضية كاجيليجيلي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما اختُتمت محاكمة كاموهاندا بإصدار الحكم في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتُعتبر محاكمة بوتاري ضخمة بشكل خاص؛ إذ يمثل فيها ستة متهمين، وهو أكبر عدد من المتهمين يمثلون معا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (وهم نييراماسوهوكو ونتاهوبالي ونسابيمانا ونتيزيريايو وكانياباشي ونداياميباجيه)[٤]. وخلال الولاية الثالثة، أعطت الدائرة الثانية الأولوية لإنهاء محاكمة بوتاري، واختتم الادعاءُ مرافعته بعد استدعائه تسعة وخمسين شاهدا. وشرع الدفاع في مرافعته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، شرعت الدائرة الابتدائية أيضا في الدعوى المرفوعة على الحكومة والتي تطال أربعة وزراء (كاسيمير بيزيمونغو وجوستان موغيتزي وجيروم بيكامومباكا وبروسبير موغيرانيزا). وقد بدأت مرافعة الدفاع في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شرعت شعبة مختلفة من الدائرة الابتدائية في محاكمة العسكريين الثانية التي يقدم الادعاء مرافعته فيها.

١١ - واستمعت الدائرة الابتدائية الثالثة إلى ثلاث دعاوى متزامنة خلال الولاية الثانية. وصدر حكم في قضية سيمانزا (يمثل فيها متهم واحد) في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. واختُتمت

---

(٣) ''الربط في مسار مزدوج'' يعني أن يُنظر في قضيتين في فترات متتالية، وفقا للنمط التالي مثلا: تستمر المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''باء'' خمسة أسابيع ثم المحاكمة ''ألف'' خمسة أسابيع وهكذا دواليك. ويغادر محامي الدفاع في المحاكمة ''ألف'' أروشا أثناء نظر المحكمة في القضية ''باء''. والغرض من هذا النظام هو استعمال فترات التوقف التي لا سبيل إلا تفاديها خلال محاكمة واحدة لضمان إحراز التقدم في المحاكمة الأخرى. وتتيح فترات التوقف هذه للمدعي العام والدفاع التحضير للمرحلة التالية من الإجراءات (على سبيل المثال، باستجواب الشهود وما إلى ذلك).

(٤) لم يُعَد انتخاب واحد من قضاة هذه الدائرة للولاية الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). ولم يمدد مجلس الأمن في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) ولايته بما يمكنه من مواصلة تولي قضية بوتاري. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة مواصلة المحاكمة بقاض بديل بموجب المادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد''). وقد رفضت دائرة الاستئناف طلب الطعن في هذا القرار في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

محاكمة سيانغوغو التي يمثل فيها ثلاثة متهمين (نتاغيرورا وباغامبيكي وإيمانيشيمويه) بصدور حكم في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، شرعت هذه الدائرة أيضا في محاكمة العسكريين الأولى واستمعت إلى الإثباتات طوال أيام المحاكمة الاثنين والثلاثين. وفي أعقاب إعادة تشكيل الدوائر في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أحيلت هذه القضية إلى الدائرة الابتدائية الأولى (الفقرة ٩). واستمعت الدائرة الابتدائية الثالثة خلال الولاية الثالثة إلى محاكمة غاكومبيتسي (اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٣)، حيث صدر فيها الحكم يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإلى محاكمة موهيمانا (اعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٤)، حيث صدر فيها الحكم يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وشُرع يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في الدعوى المرفوعة على كاريميرا وآخرين. وفي أعقاب صدور قرار دائرة الاستئناف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وحيثياته في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كان لا بد من الشروع في المحاكمة من جديد. وقد استُبعدَ رواماكوبا من هذه القضية منذ ذاك الوقت. وبدأت محاكمته في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ويقوم الدفاع بعرض إثباتاته. وشُرع في محاكمة كاريميرا وآخرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أمام قسم مختلف بالدائرة الابتدائية الثالثة ويقدم الادعاء حاليا مرافعته. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدأت مرافعة الادعاء في محاكمة زيغيرانييرازو.

١٢ - وصدر في القضايا الست التي يمثل في كل منها متهم واحد والتي بدأت خلال الولاية الثالثة حُكمان سنة ٢٠٠٤ (في حق غاكومبيتسي وندينداباهيزي) وثلاثة أحكام أخرى سنة ٢٠٠٥ (ستصدر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في حق روتيغانيرا الذي أقر بجرمه؛ وموهيمانا؛ وسيمبا). ويتوقع أن تُختتَم سنة ٢٠٠٦ مرافعات الدفاع في قضية بوتاري والقضية العسكرية الأولى اللتين يمثل فيهما عشرة متهمين. والأمر نفسه فيما يتعلق بقضية الحكومة. وتعد قضية كاريميرا وآخرين والقضية العسكرية الثانية محاكمتين معقدتين أيضا. ويتوقع إنهاء هاتين المحاكمتين اللتين يمثل فيهما عدة متهمين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترد في المرفق ٢ لمحة عامة عن المحاكمات الجارية.

ثالثا - المحتجَزون الباقون

١٣ - هناك حاليا سبعة عشر محتجَزا ينتظرون بدء محاكماتهم. وستفضي الدعاوى المرفوعة في حقهم إلى محاكمات يمثل فيها متهم واحد، سيبدأ بعضها سنة ٢٠٠٦، وذلك حسب قدرة الدائرة الابتدائية. وترد في المرفق ٣ هويات هؤلاء المحتجزين.

١٤ - وقد لا تحاكم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جميع الأشخاص الباقين الصادرة في حقهم لوائح اتهام. وسيسترشد المدعي العام في تحديد الأشخاص الذين ينبغي مثولهم أمام

هذه المحكمة بضرورة التركيز على من يُزعَم أنهم كانوا يتبوأون مناصب قيادية وعلى الذين يتحملون، استنادا إلى المدعي العام، المسؤولية الكبرى عن الإبادة الجماعية. وهذا التركيز على أكبر القادة المشتبه في تحملهم المسؤولية الأكبر عن الجرائم المرتكبة المشمولة بالولاية القضائية للمحكمة الدولية، يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). أما المعايير التي ستراعى لدى تقرير ذلك فهي التالية:

- الصفة المزعومة للشخص المعني لدى حصول الإبادة الجماعية ومدى مشاركته فيها؛
- العلاقة المزعومة التي يمكن أن تربط شخصا ما بقضايا أخرى؛
- ضرورة تغطية المناطق الجغرافية الكبرى من رواندا التي يُزعم أن الجرائم ارتُكبت فيها؛
- توافر الإثبات المتعلق بالشخص المعني؛
- الإمكانية العملية لتوقيف الشخص المعني؛
- توافر مواد مستمدة من التحقيق بغية إحالتها إلى إحدى الدول لإجراء محاكمة وطنية فيها.

١٥ - وعلى أساس هذه المعايير، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا خمسة من المحتجزين الحاليين إلى محاكم وطنية لمحاكمتهم[٥]. وستتولى الدوائر الابتدائية البتّ في طلبات الإحالة هذه.

رابعا - حجم العمل المتصل بالمحتجَزين

١٦ - يبيِّن التحليل الوارد أعلاه (الفرعين الثاني والثالث) أن المحكمة الدولية ستُصدِر، بالإضافة إلى الأحكام في حق ستة وعشرين شخصا، أحكاما في حق ما لا يقل عن اثنين وعشرين قضية تتعلق بثمانية وثلاثين شخصا اعتبارا من سنة ٢٠٠٦ (ستة وعشرين متهما

(٥) بالنظر إلى استمرار المناقشات مع الدول، يتعذر تحديد القضايا الخمس التي يمثل فيها محتجزون يمكن إحالتهم إلى محاكم وطنية.

تجري محاكمتهم حاليا واثنا عشر محتجزا)[٦]. وتبعا لذلك، من الضروري تقدير الوقت اللازم لإنهاء محاكمة هؤلاء الأشخاص.

١٧ - ومن الصعب تقدير العدد اللازم من الأيام لإنهاء هذه المحاكمات؛ بيد أنه تحقيقا لغايتي الاستمرارية وتقييم التقدم المحرز، سيحافَظ على المنهجية المعتمدة في الصيغ السابقة من استراتيجية الإنجاز. وقد استندت الحسابات والإسقاطات الواردة في هذه الوثائق إلى محاكمةٍ متوسط مدتها اثنان وستون يوما للمتهم الواحد.

١٨ - وتجدر الإشارة أولا إلى أن التقديرات التي وردت في الصيغ السابقة من استراتيجية الإنجاز استندت إلى عدد الشهود وعدد الساعات اللازمة لمرافعة الادعاء واستجواب الشهود من قبل الخصم ومرافعة الدفاع. ومنذ ذلك الوقت، أُحرزَ تقدم كبير في العديد من الحاكمات. وتسهيلا للعودة إلى المراجع، أُرفقَ بهذه الوثيقة الجدول الذي جرى على أساسه تقدير المدة اللازمة لمحاكمة متهم واحد باثنين وستين يوما (المرفق ٤).

١٩ - ويشار أيضا إلى أن طول فترة استجواب الشهود من قبل الدفاع يتوقف على عوامل تتصل بكل قضية على حدة. وتُظهِر التجربة أنه في القضايا التي يمثل فيها متهم واحد، يستغرق بشكل عام استجواب شهود الادعاء نفس الوقت تقريبا الذي يستغرقه استجوابُهم من قبل مستدعيهم. بل قد تكون هذه الفترة أقصر في بعض الحالات. أما في المحاكمات التي يمثل فيها عدة متهمين، فإن الوقت الذي يستغرقه استجواب الشهود من قبل الخصم غالبا ما يتجاوز الوقت الذي يستغرقه استجوابهم من قبل مستدعيهم، لا سيما إذا ما قدم أحد الشهود دليلا يورط أكثر من متهم أو جميع المتهمين. ومن الناحية العملية، يُفترض لدى النظر في جميع الدعاوى ككل، أن الوقت الإجمالي الذي يستغرقه استجواب الدفاع لأحد شهود الادعاء لا يتجاوز عادةً الوقت الإجمالي الذي يستغرقه استجوابه من قبل مستدعيه. ويراعيَ في هذا السياق أن قائمة شهود الادعاء عادة ما يتم تقليصها خلال سير المحاكمة.

٢٠ - ويشار أخيرا إلى أن من العسير الحصول على معلومات عن مرافعات الدفاع، خاصة وأن معظم هذه المرافعات لم يبدأ بعد ومع وجود قضية السرية عندما يتعلق الأمر باستراتيجية الدفاع في المحاكمة. ومن الناحية العملية، يُفترض أن الوقت اللازم لمرافعة الدفاع ينبغي

(٦) االقضايا الاثنتان والعشرون التي تشمل ثمانية وثلاثين متهما هي قضية بوتاري (٦) والأولى (٤) وقضية الحكومة (٤) والقضية العسكرية الثانية (٤) وقضية كاريميرا وآخرين (٣) وقضية رواماكوبا (١) وقضية سيرومبا (١) وقضية موفونيي (١) وقضية مبامبارا (١) وقضية زيغيرانيورازو (١) وتسع محاكمات يمثل فيها متهم واحد من المحتجزين وثلاثة محتجزين صدرت في حقهم لوائح اتهام مؤخرا.

ألا يتجاوز الوقت الذي تستغرقه مرافعة الادعاء. وتُظهِر التجربة أنها قد تستغرق وقتا أقل في أغلب الأحيان.

٢١ - وكما أُشير أعلاه، يقلص الادعاء عادةً عدد شهوده مع تقدم المحاكمة. وعلاوة على ذلك، تمارس الدوائر سيطرة كبيرة على هذه المتغيرات داخل حدود مبادئ المحاكمة العادلة، كقيامها مثلا بتحديد فترة استجواب الشهود من قبل مستدعيهم وخصومهم. لذا، فمن المحتمل جدا أن الوقت الفعلي الذي تستغرقه محاكمة متهم واحد أقل من اثنين وستين يوما. وتشير المحاكمات الأخيرة التي يمثل فيها متهم واحد إلى أنه يلزم الادعاء عادةً نحو عشرين يوما لتقديم مرافعته. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القضايا المماثلة التي فُرِغ منها مؤخرا تعكس عددا أقل بكثير من مجموع عدد الأيام اللازمة لمحاكمة متهم واحد (إيليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا: محاكمة مدتها ثلاثون يوما لكل متهم؛ ونييتيجيكا: محاكمة مدتها خمسة وثلاثون يوما؛ وغاكومبيتسي: محاكمة مدتها اثنان وثلاثون يوما؛ وندينديباهيزي: محاكمة مدتها سبعة وعشرون يوما؛ وموهيمانا: محاكمة مدتها أربعة وثلاثون يوما). ويُتوقع استمرار هذا المنحى نحو محاكمات أقصر مدةً. بيد أنه من الأحوط حاليا استخدام الفترة التقديرية من اثنين وستين يوما لمحاكمة متهم واحد كأداة عمل. ويشمل هذا متغيرات من قبيل الوقت اللازم للمرافعات الاستهلالية والختامية، واستجواب الخصم المطوَّل للشهود في المحاكمات التي يمثل فيها عدة متهمين، والاستماع إلى الالتماسات والتداول بشأنها، والمرض.

المحاكمات الجارية

٢٢ - بلغت المحاكمات الجارية مراحل مختلفة من الإنجاز. ففي محاكمة بوتاري، اختتم الادعاء مرافعته بعد ٢١٢ يوما من المحاكمة. وبدأ الدفاع مرافعته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ واستمرت على مدى ١١١ يوما. واستنادا إلى الافتراض بأن مرافعة الدفاع ستستغرق مدة مماثلة لمرافعة الادعاء، ستتطلب مرافعة الدفاع ١٠١ يوما إضافيا.

٢٣ - وفي محاكمة العسكريين الأولى، أنهى الادعاء مرافعته بعد ٢٠٢ يوما من بدء المحاكمة. وبدأ الدفاع مرافعته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ واستمرت خمسة وثمانين يوما. وسيلزم الدفاع ١١٧ يوما إضافيا لإنهاء مرافعته، استنادا إلى الافتراض بأن مرافعة الدفاع ستستغرق مدة مماثلة لمرافعة الادعاء. إلا أن التجربة المستقاة من المحاكمات السابقة التي مثل فيها عدة متهمين تُظهِر أن مرافعة الدفاع تحتاج عادةً لوقت أقل مما تحتاجه مرافعة الادعاء، لأن استجواب الشهود أقل استفاضة.

٢٤ - وفي قضية الحكومة التي يمثل فيها أربعة متهمين، انتهى الادعاء من مرافعته بعد ١٧٨ يوما من المحاكمة. وقد شُرع في مرافعة الدفاع واستمرت أزيد من أحد عشر يوما.

واستنادا إلى التقدير بأن مرافعة الدفاع ستتطلب مدة مماثلة لمرافعة الادعاء، فسيلزم أفرقة الدفاع الأربعة ١٦٧ يوما لتقديم مرافعة كل واحد منها على حدة.

٢٥ - وستستغرق محاكمة العسكريين الثانية ٢٤٨ يوما، استنادا إلى تقدير اثنين وستين يوما لمحاكمة كل متهم. وبدأت هذه المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وهي لا تزال جارية بعد مرور ١١٩ يوما على بدايتها. وستلزم فترة إضافية من ١٢٩ يوما لإنهاء المحاكمة.

٢٦ - وفي محاكمة سيرومبا التي تهم متهما واحدا، اختتم الادعاء مرافعته بعد خمسة وعشرين يوما من المحاكمة. وبدأ الدفاع مرافعته واستمرت تسعة عشر يوما. واستنادا إلى متوسط اثنين وستين يوما لمحاكمة كل متهم، سيلزم ثمانية عشر يوما إضافيا لإنهاء المحاكمة.

٢٧ - وبدأت محاكمة المتهم الوحيد موفونيي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ولا تزال مستمرة حتى الآن منذ أكثر من خمسة وأربعين يوما من المحاكمة. وانتهى الادعاء من تقديم مرافعته ويقوم الدفاع حاليا بتقديم مرافعته. واستنادا إلى مدة المحاكمة التي تبلغ في المتوسط اثنين وستين يوما لمحاكمة متهم واحد، فإن هذه المحاكمة ستستغرق سبعة عشر يوما آخر.

٢٨ - وبدأت محاكمة رواماكوبا التي تشمل متهما واحدا يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد فرغ الادعاء من تقديم مرافعته التي دامت أكثر من تسعة وثلاثين يوما. وبدأت مرافعة الدفاع ومضى عليها منذئذ ما يزيد على خمسة عشر يوم محاكمة. واستنادا إلى التوقعات التي تفيد بأن مرافعة الدفاع ستستغرق نفس المدة الزمنية التي استغرقتها مرافعة الادعاء، فإن الدفاع سيلزمه أربعة وعشرين يوم محاكمة آخر لتقديم مرافعته.

٢٩ - وبدأت مجددا محاكمة المتهمين الثلاثة في قضية كاريميرا وآخرين يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعد ثمانية أيام من جلسات الاستماع التمهيدية والجلسات التحضيرية. ومضى على المحاكمة منذ ذلك الحين ما يزيد على خمسة وعشرين يوم محاكمة. واستنادا إلى مدة المحاكمة التي تبلغ في المتوسط اثنين وستين يوما لمحاكمة متهم واحد، فإن إتمام المحاكمة سيستلزم ١٦١ يوم محاكمة آخر.

٣٠ - وبدأت محاكمة مبامبارا التي تشمل متهما واحدا يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومضى عليها منذئذ ما يزيد على تسعة أيام محاكمة. واستنادا إلى المتوسط البالغ اثنين وستين يوما لمحاكمة متهم واحد، فإن إتمام المحاكمة سيستلزم ثلاثة وخمسين يوم محاكمة آخر. وتوحي المؤشرات الأولى بأن المحاكمة ستنتهي في مدة أقصر.

٣١ - وبدأت محاكمة زيغيرانييرازو التي تشمل متهما واحدا يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ومضى عليها منذئذ اثنا عشر يوم محاكمة. واستنادا إلى المدة المتوسطة البالغة اثنين وستين يوما لمحاكمة متهم واحد، فإن إتمام المحاكمة سيستلزم خمسين يوم محاكمة آخر.

٣٢ - وتبلغ المدة الزمنية المتراكمة واللازمة لإتمام المحاكمات الجارية الآن ٨٣٧ يوم محاكمة. ويجدر التذكير مرة أخرى بأن هذه الأرقام تقديرية فقط. فقد تستغرق بعض المحاكمات مدة أطول والبعض الآخر مدة أقصر. وسيقتضي الأمر وقتا إضافيا لكتابة الأحكام الصادرة.

المحتجزون في انتظار المحاكمة

٣٣ - من المحتجزين السبعة عشر الذين ينتظرون بدء محاكمتهم أربعة عشر متهما وُجهت لهم لوائح الاتهام قبل عام ٢٠٠٥ وثلاثة أشخاص وُجهت لهم لوائح الاتهام في عام ٢٠٠٥. ويعتزم المدعي العام طلب إحالة خمسة أشخاص لمحاكمتهم أمام محاكم وطنية من مجموعة مؤلفة من أربعة عشر محتجزا (الفقرات من ١٣ إلى ١٥). وستستلزم محاكمة الأشخاص التسعة المتبقين من هذه المجموعة ٥٥٨ يوم محاكمة، استنادا إلى المدة المتوسطة البالغة اثنين وستين يوم محاكمة لكل متهم. ويرد أدناه بيان بالأشخاص الثلاثة الذين وُجهت إليهم مؤخرا لوائح اتهام (الفقرة ٣٨).

خامسا - عبء العمل المرتبط بالأشخاص الطلقاء ولوائح الاتهام الثماني الجديدة

٣٤ - ورد في استراتيجية إنجاز المحاكمات الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن هناك سبعة عشر شخصا ما زالوا طلقاء. فعلى إثر القبض على هؤلاء المتهمين وإحالتهم، انخفض عدد المتهمين إلى أربعة عشر. وارتفع هذا العدد فيما بعد ليصل إلى تسعة عشر متهما بعد تأكيد لوائح الاتهام الصادرة مؤخرا في حقهم. ومن المجموعة الأصلية المؤلفة من أربعة عشر شخصا طليقا، يعتزم إحالة أربعة أشخاص لمحاكمتهم أمام محاكم وطنية. ويرد أدناه بيان بالأشخاص الخمسة الطلقاء الذين وُجهت لهم لوائح اتهام مؤخرا (الفقرة٤٠).

٣٥ - وورد في استراتيجية إنجاز المحاكمات الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن هناك ستة وعشرين متهما ما زالوا طلقاء. وبما أن استراتيجية المدعي العام ترمي إلى مقاضاة الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة عام ١٩٩٤ في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن عدد المشتبه فيهم والموجودين على ذمة التحقيق انخفض إلى ستة عشر في

استراتيجية إنجاز المحاكمات المقدمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٧]. وبعد إتمام التحقيقات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية، أُقفلت الملفات الخاصة بثمانية من هؤلاء الأشخاص بسبب عدم وجود أدلة. وقد تأكدت مؤخرا لوائح الاتهام الثماني الصادرة في حق المشتبه فيهم الثمانية المتبقين. ولا يزال خمسة من هؤلاء الأشخاص طلقاء ودخلوا في عداد الفارين التسعة عشر المذكورين أعلاه (الفقرة ٣٤). كما أخذ المدعي العام في اعتباره مهمة المحكمة المتمثلة في التحقيق في الأنباء الواردة عن انتهاكات ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية. كما شدد على ذلك القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

٣٦ - ومتى صدرت لائحة اتهام بحق شخص ما، تعين مواصلة إجراء تحقيقات مستفيضة لدعم فريق المحاكمة. وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تحقيقات إضافية للاستعاضة عن أدلة الشهود الذين ربما توفوا، وللمساعدة على استجواب الشهود قبل سفرهم إلى أروشا، ولتكملة الأدلة وتعزيزها، وللتصدي لحجج الدفاع وأي طعن محتمل آخر.

٣٧ - وقد أُنجزت الآن جميع التحقيقات المتعلقة بعملية الإبادة الجماعية، كما طُلب في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وإضافة إلى ذلك، حينما تُقدم لوائح الاتهام من أجل التصديق عليها، سيعمل المدعي العام على تجهيز هذه القضايا للمحاكمة، بمعنى إنجاز جميع التحقيقات المحددة المعتمدة، وإعداد مشروع مذكرة تمهيدية للادعاء، بالإضافة إلى مسودات للمستندات المعروضة وقوائم الشهود، وإتمام التحرِّيات بشأن الأدلة المكشوف عنها (حتى ذلك الحين). وهذا يضمن '١' عدم حصول تأخير في أعمال التحضير للمحاكمة حينما يُسلم المتهم للمحكمة؛ أو '٢' إمكانية إسناد القضية بشكل أسهل إلى فريق ادعاء جديد إن اقتضى الأمر ذلك؛ أو '٣' إمكانية إحالة القضية إلى القضاء الوطني عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد.

٣٨ - ومن بين لوائح الاتهام الثماني التي أقرت مؤخرا، ألقي القبض على ثلاثة متهمين ولا يزال خمسة متهمين طلقاء (الفقرتان ٣٣ و ٣٤). وقد حدد المدعي العام أربعا من هذه القضايا التي تهم أربعة متهمين يعتزم إحالتهم ليحاكموا أمام محاكم وطنية. ومعنى ذلك أنه سيتعين على المحكمة عقد محاكمات لأربعة عشر شخصا للنظر في قضايا المتهمين الأربعة إضافة إلى قضايا المتهمين العشرة الذين ما زالوا طلقاء. واستنادا إلى مدة المحاكمة التي تبلغ في المتوسط اثنين وستين يوما لكل متهم (الفقرات من ١٧ إلى ٢١)، فمن المتوقع أن تستغرق محاكمتهم ٨٦٨ يوم محاكمة. ويؤكَّد مرة أخرى أن عدد الأشخاص المقدمين للمحاكمة قد

(٧) بلغ هذا العدد خمسة عشر متهما في استراتيجية إنجاز المحاكمات الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والرقم الصحيح هو ستة عشر.

يكون أقل من أربعة عشر شخصا، وأن عدد أيام المحاكمة لكل متهم في محاكمات المتهمين كل على حدة قد تُخفض.

٣٩ - ويستمر قسم التحقيقات في تقديم الدعم في ما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وسيتحول التركيز الآن مع انتهاء التحقيقات بشأن المشتبه فيهم الثمانية، من الطريقة التقليدية لإجراء التحقيقات إلى دعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف.

سادسا - إحالة المدعي العام القضايا إلى القضاء الوطني

٤٠ - بينت استراتيجية الإنجاز لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أنه تقرر إحالة حوالي أربعين قضية إلى القضاء الوطني. ووفقا لاستراتيجية الإنجاز لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، زاد المدعي العام عدد هذه القضايا من أربعين إلى إحدى وأربعين قضية. ويجري المدعي العام حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وينوي المدعي العام في بعض الحالات إحالة ملفات قضايا اكتمل التحقيقات بشأنها وأصبحت جاهزة للمحاكمة، وفي حالات أخرى إحالة ملفات قضايا أخرى تقتضي قيام البلد المتلقي بإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها. وقرار إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية قرار قضائي في الحالات التي صدرت بشأنها لائحة اتهام. وبموجب المادة ١١ مكررا، يعتزم المدعي العام إحالة قضايا ثلاثة عشر شخصا من بينهم: خمسة محتجزون (الفقرات من ١٤ إلى ١٥ و ٣٠)؛ وأربعة وُجهت لهم لوائح اتهام ولا يزالون طُلقاء (الفقرة ٣٤)؛ وأربعة أشخاص وُجهت لهم لوائح اتهام مؤخرا. وإضافة إلى ذلك، ينوي المدعي العام إحالة ملفات قضايا اثنين وثلاثين شخصا إلى المحاكم الوطنية للبت فيها. وقد بدأت هذه العملية. وأُحيلت بالفعل ملفات قضايا ثلاثين مشتبها فيهم إلى رواندا وملف قضية شخص مشتبه فيه إلى بلجيكا.

٤١ - وعلم مكتب المدعي العام خلال مناقشاته الأولية مع السلطات الوطنية أن قوانين الدولة التي يوجد بها الأشخاص المشتبه فيهم قد لا تمنح ولاية قضائية على هؤلاء المشتبه فيهم أو الجرائم التي يُدعى أنهم ارتكبوها. وقد قامت دول أخرى بالتحقيق في القضايا و لم تستمر فيها، وقد لا ترغب في إعادة فتح ملفات هذه القضايا. ويُقيم العديد من المشتبه فيهم في بلدان أقل نموا حيث تلاقي النظم القضائية صعوبة في مقاضاة متهميها. ويعتقد المدعي العام أن من المهم بحث إمكانية إحالة الملفات إلى البلدان الأفريقية التي يعيش فيها بعض المتهمين في الوقت الراهن، على الرغم من الصعوبات المذكورة آنفا.

٤٢ - وتثير إحالة القضايا إلى رواندا عدة مسائل، تتعلق واحدة منها بعقوبة الإعدام التي فُرضت في بعض قضايا الإبادة الجماعية، وإن يكن تنفيذها نادرا. وثمة أيضا المسألة المتعلقة

بقدرة النظام القضائي الرواندي على تناول هذه القضايا في الوقت الذي يلاقي فيه صعوبات في معالجة آلاف من القضايا المحلية المتصلة بأعمال الإبادة الجماعية. ونظرا لأن كثيرا من القضايا المقرر إحالتها ستُنقل إلى رواندا، فإن مسألة الموارد قد تؤثر على الإحالة المقترحة للقضايا إلى رواندا.

٤٣ - وسيشرع المدعي العام في مناقشات مع الدول بشأن إحالة القضايا ونقل الملفات. وسيشدد على الامتثال للمعايير الدولية التي تكفل المحاكمة العادلة أثناء البت في الملفات المحالة. وفي حالة عدم التمكُّن من إحالة بعض هذه القضايا إلى القضاء الوطني، سيطرح اقتراحات بديلة على مجلس الأمن ويبرز آثار ذلك في الميزانية.

سابعا - الحجم الإجمالي لعبء العمل المتبقي

٤٤ - يصل العدد التقديري لأيام المحاكمة اللازمة لإتمام المحاكمات إلى ٢٦٣ ٢ يوما. وهذا تقدير تراكمي تَحدد على أساس الحاجة إلى ٨٣٧ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات الجارية للمتهمين البالغ عددهم ستة وعشرين متهما (الفقرة ٣٢)؛ وسيتطلب ذلك ٥٥٨ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالمحتجزين التسعة الذين ينتظرون محاكمتهم (الفقرة ٣٣)؛ وإلى ٨٦٨ يوم محاكمة لإتمام المحاكمات المتعلقة بالأشخاص البالغ عددهم أربعة عشر شخصا على أقصى حد الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء، وأربعة من الثمانية المشتبه فيهم الذين وُجهت إليهم مؤخرا لوائح اتهام.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٣، عملت الدوائر الابتدائية لمدد مجموعها ٤٩٨ يوم محاكمة. وفي عام ٢٠٠٢، عملت الدوائر الابتدائية الثلاث لمدد مجموعها ٤١٤ يوم محاكمة. أما في عام ٢٠٠١، فقد عملت هذه الدوائر لمدد مجموعها ٣٤٠ يوم محاكمة. وتوضح دراسة أوقات العمل الفعلية للدوائر أن مقدار الوقت الفعلي الذي تمكنت الدائرة من تخصيصه للمحاكمة خلال فترة الثلاث سنوات هو ١٣٥ يوم محاكمة في عام ٢٠٠١، و ١٥٠ يوم محاكمة في عام ٢٠٠٢، و ١٦٦ يوم محاكمة في عام ٢٠٠٣. وفي الصيغ السابقة لاستراتيجية الإنجاز، وُضعت التوقعات استنادا إلى متوسط قدره ١٥٠ يوم محاكمة في كل سنة لكل قسم من أقسام الدوائر الابتدائية. وللأسباب المذكورة أعلاه (الفقرة ١٧)، ستستند التقديرات في هذه الوثيقة إلى هذا المتوسط.

٤٦ - ومن العوامل المساهمة في خفض عدد أيام المحاكمة صعوبة ضمان مجيء الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين. وقد اتخذت المحكمة عدة خطوات لضمان التقليل من هذه العوامل إلى أدنى حد ممكن في المستقبل. وتم على وجه الخصوص تعديل القواعد لكي يتسنى

للدائرة الابتدائية مواصلة المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه أو وجود سبب دائم يمنعه من الحضور (المادة ١٥ مكررا)[٨]. وسيؤدي إصرار الدوائر الابتدائية على وجود اثنين من المحاميين، وفي حالة مرض أحدهما أو غيابه، إلزام المحامي الآخر بمواصلة العمل، إلى الحد من حالات توقف المحاكمات. وفي الوقت الحالي، يمثُل شهود من رواندا أمام المحكمة. ومن المهم أن يستمر العمل على هذا المنوال.

٤٧ - وتبين التجربة أنه يتعذر ضمان حضور الشهود في جميع الأوقات، حتى في حالة استخدام الشهود الإضافيين الموجودين في أروشا تحسبا لحالات عدم الحضور. وكثيرا ما يطلب الادعاء أو محامي الدفاع وقتا إضافيا لإعداد الشهود للاستجواب الرئيسي. ويتعين على الدوائر أيضا إتاحة وقت إضافي للادعاء والدفاع لإعداد استجواب شهود الخصم في الحالات التي تظهر فيها أدلة غير متوقعة أو في حالة تقديم أدلة بدون إخطار سابق طبق الأصول. ويلزم توفير وقت كاف لجلسات الاستماع التمهيدية، والمداولات بشأن الالتماسات المقدمة إلى المحكمة وكتابة الأحكام. ولا تؤدي هذه الظروف، إذا اقترنت بمرض الشهود وغيابهم لأسباب أخرى، إلى تقليل عدد أيام المحاكمات فحسب، بل إلى تقليل عدد ساعات العمل لكل يوم محاكمة. ومع ذلك ستواصل الدوائر جهودها لزيادة الوقت الذي يقضى في قاعة المحكمة.

ثامنا - الاستراتيجيات السابقة والاستراتيجيات الحالية

٤٨ - **المرحلة التمهيدية:** عند بدء الولاية الثانية، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان هناك عدد كبير من التماسات المرحلة التمهيدية التي تنتظر البت فيها. وقد طلبت المدعية العامة آنذاك ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة، وطلبت مرةً التصديق على لائحة اتهام مشتركة لأكثر من ٢٠ مشتبها فيهم. غير أن قاضي التصديق رفض هذا الطلب ثم طلبت المدعية العامة الجمع بين عدد أقل من المتهمين، الذين يُزعم أنهم اشتركوا في نفس العمل الإجرامي، مثل استخدام وسائط الإعلام أو أعمال المسؤولين العسكريين أو المسؤولين الحكوميين أو الجرائم التي زُعم ارتكابها في مناطق جغرافية معينة برواندا (بوتاري، سيانغوغو). وأدى ذلك إلى تقديم عدد كبير من الالتماسات من جانب الادعاء طُلب فيها إدخال تعديلات على لوائح الاتهام وضم المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عددا كبيرا من الالتماسات.

(٨) حصل تعطيل في سير المحاكمات في عام ٢٠٠٣ بسبب عدم إعادة انتخاب بعض القضاة.

٤٩ - وبناء عليه، تمثلت الأولوية العليا للدوائر في عام ١٩٩٩ في تقليل عدد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة بغية الانتقال بالقضايا إلى مرحلة المحاكمة. ولتيسير هذا الأمر، عدَّل القضاة القواعد للسماح بالنظر في الالتماسات على أساس المرافعات الخطية فقط، ومن جانب قاض وحيد. وأدت هذه التدابير المتخذة لتخفيض أعباء العمل الناجمة عن الالتماسات المتبقية إلى زيادة كفاءة الدوائر وتخفيض التكاليف المتصلة بجلسات الاستماع الشفوي للالتماسات المقدمة. وبعد تخفيض عدد الالتماسات التي لم يُبت فيها بعد إلى أدنى حد ممكن، طُلب إجراء ترجمة كاملة للوثائق والكشف عنها قبل شروع جميع الدوائر الابتدائية الثلاث في المحاكمة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة في جلسة عامة التغييرات المدخلة على القواعد من أجل تنظيم عملية المحاكمة التمهيدية، وتقليص عدد الطعون الأولية التي كانت تؤخر بدء المحاكمات. وتتمتع الدائرة الابتدائية بسلطة تبسيط إجراءات المحاكمة من خلال عقد اجتماعات خاصة بحالة الدعوى في مرحلتي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع. وقد تُؤمر الأطراف، على الأخص، بتقديم مذكرات تتناول المسائل المتعلقة بالوقائع والمسائل القانونية وتحدد المسائل المتنازع عليها، وبتقديم قائمة بالشهود الذين يُعتزم استدعاؤهم إلى جانب موجز للوقائع والادعاءات المحددة في لائحة الاتهام التي سيدلي الشهود بشهادات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تقديم تقدير للوقت الذي سيستغرقه كل شاهد في تقديم شهادته، ويجوز للدائرة الابتدائية أن تأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت المخصص للشهود للإدلاء بالشهادة الرئيسية. ويجوز للدائرة الابتدائية أيضا أن تطلب معلومات عن حالة المستندات المعروضة (القاعدتان ٧٣ مكررا، ومكررا ثاني).

٥١ - واتُّخذت خطوة مفيدة تمثلت في إنشاء اللجنة الابتدائية في عام ٢٠٠٣، وهي مؤلفة من ممثلين عن الدوائر وقلم المحكمة والادعاء. وقد عملت هذه اللجنة، التي تقيم اتصالا بمختلف أفرقة الدفاع، على تيسير تجهيز عدد من القضايا الجديدة للمحاكمة. وتدارس فريق عامل معني بالترجمة التحريرية سبل التعجيل بترجمة الوثائق، وبالتالي تجنب التأخير في الإجراءات القضائية.

٥٢ - ويسمح الإقرار بالجرم بتقصير مدة المحاكمات. وتبيِّن التجربة أن الدائرة لا تحتاج لأكثر من يوم واحد لتقتنع بأن الإقرار بالجرم هو إقرار قطعي صادر عن علم وبحرية وبمحض الإرادة. ويتطلب تحرير الحكم مدة محدودة. وخلافا للحالة السائدة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين أقروا بالجرم في المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا قليل جدا[٩]. ويتعذر في هذه المرحلة تقدير عدد المتهمين في المحكمة الجنائية لرواندا الذين قد يكون جوابهم مستقبلا إقرارا بالجرم. وفي الجلسة العامة التي عقدتها المحكمة في أيار/مايو ٢٠٠٣، عُدلت القواعد بحيث أصبحت تتيح أساسا قانونيا لإبرام اتفاقات مع المتهمين بشأن إقرارهم بالجرم.

٥٣ - **مرحلة المحاكمة:** تقوم جميع الدوائر الابتدائية بعقد محاكمات على أساس المسار المزدوج (وفي بعض الحالات على أساس 'المسار الثلاثي') وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى إصدار عدد كبير من الأحكام في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن النظر في قضيتين كبيرتين أو أكثر على أساس المسار المزدوج عملية مضنية. ويتبين من الخبرة أن أفضل نموذج هو النظر على أساس المسار المزدوج في قضية كبيرة واحدة وقضية صغيرة واحدة. وسيتم اتباع هذه الاستراتيجية في المستقبل، ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة أو معقدة جدا. وتستخدم المحكمة، عند الاقتضاء، ''نظام النوبات''، الذي يتضمن استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى. ويعمل نظام النوبات على أساس نوبة صباحية من الساعة ٨/٤٥ إلى حوالي الساعة ١٣/٠٠، ونوبة لفترة ما بعد الظهر تمتد حتى الساعة ١٨/٣٠ تقريبا.

٥٤ - وبناء على طلب المحكمة المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ المؤرخ ٨ آب/أغسطس٢٠٠٢، الذي أمكن بموجبه إنشاء مجموعة تتألف من ١٨ قاضيا مخصصا. والغرض من هذا الإصلاح، الذي أعقب قرارا مماثلا اتخذه مجلس الأمن بصدد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٠، هو زيادة القدرة القضائية للمحكمة. وقد انتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين الثمانية عشر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. والتحق أول قاض مخصص بعمله في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ووصل ثلاثة قضاة مخصصون آخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وعملا بطلبين آخرين، الأول مؤرخ في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣والثاني في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، القرار ١٥١٢، الذي نص على رفع عدد القضاة المخصصين الذين يستطيعون الالتحاق بالعمل معا في وقت واحد من ٤ إلى ٩ قضاة. كما منح مجلس الأمن القضاة المخصصين سلطة الفصل في المسائل السابقة للمحاكمة. وقد وصل القاضي الخامس في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبوصول القضاة الخمسة المخصصين، أصبح

(٩) استندت الأحكام التالية إلى إقرار بالجرم: المدعي العام ضد جين كامباندا (١٩٩٨)؛ والمدعي العام ضد عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ والمدعي العام ضد جورج روغوي (٢٠٠٠) والمدعي العام ضد فنسان روتاغانيرا (٢٠٠٥).

بالإمكان بدء أربع محاكمات جديدة ومواصلة محاكمة بوتاري. وبعد وصول القضاة الأربعة المخصصين المتبقين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أمكن بدء محاكمتين إضافيتين[١٠] .

٥٥ - وبوجود تسعة قضاة مخصصين، تستطيع المحكمة إقامة ستة أقسام للدوائر الابتدائية. وسيكون بإمكان هذه الأقسام الستة أن تنجز ٥٠٠ ٤ ساعة محاكمة على مدى ٩٠٠ يوم محاكمة في السنة. غير أن النظام الأساسي للمحكمة ينص على ضرورة أن يتألف قسم الدائرة الابتدائية من قضاة دائمين ومخصصين على السواء. ولذلك فإن الاستفادة الكاملة من القضاة المخصصين تتوقف على توافر القضاة الدائمين. وفي الوقت الحاضر، يعمل عدة قضاة دائمين في محاكمات ضخمة[١١]. وهو ما يصعب معه الإبقاء بصفة دائمة على ستة أقسام للدوائر الابتدائية. غير أن التجربة تدل على وجود فائدة من المتابعة المزدوجة لمحاكمة مشتركة مع محاكمة متهم وحيد، وانعقاد أقسام الدوائر الابتدائية في إطار مناوبات. وعلى ذلك، سيكون عدد أقسام الدوائر الابتدائية حوالي ستة، حتى ولو لم تكن تلك الأقسام منعقدة جميعها على أساس دائم[١٢].

٥٦ - وكما سبق ذكر ذلك، تجري حاليا تسع محاكمات، منها خمس محاكمات مشتركة ضخمة. ومن المهم إيجاد التوازن الصحيح بين المحاكمات التي تشمل عدة متهمين والمحاكمات التي تشمل متهما واحدا. تنعقد بعض أقسام الدوائر الابتدائية في مناوبات صباحية وأخرى بعد الظهر. وتكون مدة هذه الجلسات أقصر، بحوالي ساعتين، من أيام المحاكمة الكاملة. وقد ذكر في نسخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الخاصة باستراتيجية الإنجاز أن تشييد قاعة رابعة للمحكمة سيسمح بزيادة عدد أيام المحاكمة الكاملة، مما يترتب عليه تسريع تقدم المحاكمات التي تضم متهمين متعددين، ويزيد من عدد قاعات المحكمة المتوافرة عند الاستماع لقضايا الاستئناف. وبتبرعات من حكومتي النرويج والمملكة المتحدة، تم إنشاء قاعة محكمة جديدة في وقت قياسي وتم افتتاحها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وهي تستخدم حاليا بكامل طاقتها وتمثل عنصرا مهما للغاية في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة.

---

(١٠) شارك القضاة المخصصون، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في المحاكمات الجديدة الأربع التالية: اندينـدا بـاهيزي، ودعـوى الحكومـة، وكـاريميرا وآخـرون، وموهيمانـا. وفي أيلول/سبتمبر٢٠٠٤، جلس قضاة مخصصون أيضا في محاكمة سيرومبا ومحاكمة العسكريين الثانية ورواماكوبا وموفونيي ومبامبارا وزيغيرانييرازو.

(١١) يشترك قاضيان دائمان في دعوى بوتاري، وثلاثة في محاكمة العسكريين الأولى.

(١٢) تقوم ثمانية أقسام دوائر ابتدائية في الشهور بالاستماع إلى الأدلة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥: بوتيري، ومحاكمة العسكريين الأولى، ودعوى الحكومة، ومحاكمة العسكريين الثانية، وسيرومبا، وموفينيي ومبامبارا وزيغيرانييرازو. وقد أمكن ذلك لأن بعض القضاة يجلسون في محاكمتين، إما نتيجة للعمل باستراتيجية المسار المزدوج أو العمل بنظام النوبات.

٥٧ - وعلى الرغم من اتخاذ كافة التدابير لتعجيل الإجراءات، قد يبدو أن القضايا ما زالت تستغرق الكثير من الوقت. وينبغي التذكير بأن تسيير الإجراءات القضائية على المستوى الدولي مهمة أكثر تعقيدا منها على المستوى الوطني. والقضايا المعروضة في المحكمة المخصصة شديدة التعقيد من الناحية القانونية والوقائعية. وهناك عدد كبير من الوثائق التي تُكشف عادة أثناء محاكمات مدبري الأعمال الوحشية المزعومين، بمن في ذلك أعضاء الحكومة المزعومون من ذوي الرتب الرفيعة. ويجب أن تترجم هذه الوثائق لكل من الأفرقة القانونية والمتهمين، الذين قد يطلبون ترجمة كافة الوثائق إلى لغة رسمية أخرى من لغات المحكمة قبل الرد على العرائض أو الشروع في التحضير للمحاكمة. وغالبا ما يكون عدد الشهود كبيرا. وتُطلب الترجمة الشفوية لكافة الشهادات إلى ثلاث لغات. وكثيرا ما يتعين استقدام الشهود من بيئة صعبة، وإحاطتهم بحماية فائقة قبل وبعد الإدلاء بشهادتهم، كما يتعين أحيانا تغيير مكان إقامتهم. وينتمي الموظفون والمستشارون العاملون في القضايا إلى ثقافات وتقاليد مختلفة، ولكي تكون الاتصالات فعالة، لا بد من إيجاد مهارات جديدة وبذل جهد فائق. ويأتي محامو الادعاء والدفاع من جميع أنحاء العالم، ولكل منهم أسلوبه المختلف داخل قاعة المحكمة. ويضطر محامو الدفاع إلى ترك أعمالهم في القضايا الأخرى لفترات طويلة من أجل العمل في المحكمة في أروشا، وعادة ما يكون ذلك بعيدا عن مكاتبهم.

٥٨ - **المسائل الإدارية:** مع تحول اهتمام المحكمة من التركيز على التحقيقات والاعتقالات إلى التركيز على المحاكمات، سيوجه قلم المحكمة اهتمامه إلى تاريخ انتهاء المحكمة من جميع جوانب عملها. وسيكون لجميع العقود المبرمة والتجهيزات المقتناة والموظفين المعينين علاقة وثيقة باستراتيجية الإنجاز.

٥٩ - وفي سياق تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية بغرض تعزيز تنفيذ استراتيجية الإنجاز، يعتزم الادعاء العام لزيادة كبيرة في عدد محامي الادعاء وتوسيع قسم الاستئناف التابع له. كما يلزم تقديم الدعم في مجالي التحقيق والإدارة. وستنفذ هذه الزيادة عن طريق إعادة توزيع الموظفين. ويتوقع الادعاء أنه عند الاختتام المنتظر للتحقيقات، يمكن إعادة توزيع بعض الوظائف التي يشغلها المحققون حاليا من أجل زيادة عدد محامي الادعاء، والمستشارين القانونيين، وسائر الموظفين اللازمين في المحاكمات.

٦٠ - **الموارد الكافية:** من أجل التقيد بالأطر الزمنية التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ و ١٥٣٤، يجب أن تستمر المحكمة في تلقي الموارد اللازمة. وفي العام الماضي، جمدت الإدارة في الأمم المتحدة تعيين موظفين جدد للمحكمتين بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء

في دفع مساهماتها إلى المحكمتين المخصصتين. وشكل ذلك خطرا كبيرا على استراتيجية الإنجاز. وقد أدى رفع التجميد في بداية عام ٢٠٠٥ إلى تحسن الوضع.

تاسعا – الاستنتاجات

٦١ – يمكِن، استنادا إلى عبء العمل المقدّر الموجز أعلاه، من استخلاص النتائج التالية على أساس ستة أقسام دوائر ابتدائية .

٦٢ – وكما سبقت الإشارة أعلاه، يوجد حالياً ٢٦ متهماً في عشر محاكمات (بوتاري، ومحاكمة العسكريين الأولى، وقضية الحكومة، ومحاكمة العسكريين الثانية، وكاريميرا وآخرون، وسيرومبا وموفونيي ورواماكوبا، ومبامبارا وزيغيرانييرازو)، خمس منها طويلة لأنها محاكمات مشتركة. وتوجد هذه المحاكمات في مراحل مختلفة. وسيتطلب إنهاؤها ما يقدر بـ ٨٣٧ يوم محاكمة (انظر الفقرة ٣٢). وستتطلب محاكمات المحتجزين التسعة الذين ينتظرون المحاكمة ٥٥٨ يوم محاكمة تقريبا (انظر الفقرة ٣٣). وستكون هناك حاجة إلى ما يقارب ٨٦٨ يوم محاكمة لإنهاء المحاكمات المتعلقة بأربعة عشر شخصاً من بينهم عشرة من المتهمين الذين ما زالوا فارين وأربعة من المتهمين الذين صدرت مؤخراً لوائح اتهام بشأنهم (الفقرة ٣٨). ومن ثم يقدر أنه ستكون هناك حاجة إلى ٢٦٣ ٢ يوم محاكمة لإنهاء جميع المحاكمات (الفقرة ٤٤).

٦٣ – وكان المتوقع في استراتيجية الإنجاز لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إنجاز ثلاث محاكمات في عام ٢٠٠٤ (غاكومبيتسي، واندينداباهيزي، وموهيمانا). وقد تم تحقيق هذا الهدف. وذكر أيضا أنه ستبدأ فيما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ثلاث محاكمات تضم ستة متهمين (سيمبا، وسيرومبا، والعسكريين الثانية). وقد تحقق هذا الهدف أيضا.

٦٤ – وورد في استراتيجية الإنجاز لأيار/مايو ٢٠٠٥ أنه، إلى جانب الأحكام في قضيتي روتاغانيرا وموهيمانا التي صدرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، على التوالي، فإن الأحكام في قضيتي سيمبا وسيرومبا ستصدر في وقت لاحق من هذا العام. وسيصدر الحكم في قضية سيمبا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولسوء الحظ، عطلت الصعوبات الناشئة عن سحب كبير المحامين في قضية سيرومبا سير المحاكمة، مما أدى إلى تأخير إصدار الحكم. وقد عُين كبير محامين جديد والمحاكمة جارية في الوقت الحاضر. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في هذه القضية في عام ٢٠٠٦. وقد توقعت هذه الوثيقة أيضاً بداية محاكمتين جديدتين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وقد تحقق ذلك. وبدأت المحاكمات في قضيتي مبامبارا وزيغيرانييرازو في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي.

٦٥ - وفي عام ٢٠٠٦، يتوقع إنجاز المحاكمات في قضايا بوتاري والعسكرية الأولى والحكومة[١٣]. ومع إتمام معظم المحاكمات التي تشمل عدة متهمين، سيتيسر عدد أكبر من القضاة الدائمين للمشاركة مع القضاة المخصصين. ومن المتوقع أن تبدأ في عام ٢٠٠٦ نحو ست محاكمات جديدة تشمل كل منها متهما واحدا.

٦٦ - ومن المتوقع أن تكون المحاكمات المتعلقة بقضيتي كاريميرا وآخرين، والعسكرية الثانية قد انتهت بحلول عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ومن الممكن أن تبدأ ست محاكمات تشمل كل منها متهما واحدا، بما فيها محاكمات المتهمين الفارين وكذلك الذين صدرت مؤخراً لوائح اتهام بشأنهم. وعلى أساس التقدم المحرز في هذه القضايا، قد تبدأ عام ٢٠٠٨ ست محاكمات تشمل كل منها متهماً واحد.

٦٧ - وتوحي الإسقاطات المبينة أعلاه بأن بإمكان المحكمة، بحلول عام ٢٠٠٨، أن تكمل المحاكمات وتصدر الأحكام بشأن ما يتراوح بين خمسة وستين وسبعين شخصاً، حسب التقدم المحرز في المحاكمات الحالية والمستقبلية. ونشدد مرة أخرى على أن هذا مجرد تقدير. ويتوقف ذلك أيضاً على مدى توفر الموارد الكافية. والمحكمة ملتزمة بأن تقدم إلى العدالة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من مسؤولية الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي هذه العملية، ستثبت المحكمة ما إذا كان المتهمون مذنبين أو أبرياء، وستضمن العدل لضحايا الجرائم التي ارتكبت على نطاق واسع وتضع سجلاً للوقائع من شأنه أن يساعد على تحقيق المصالحة في رواندا. وستخلف المحكمة أيضاً تراثا من الأحكام الدولية التي يمكن أن تسترشد بها المحاكم المستقبلية وأن تردع مرتكبي هذه الجرائم الجسيمة في المستقبل.

٦٨ - وكما أُشير إلى ذلك أعلاه (الفقرة ١)، تشكل هذه الوثيقة جزءاً من الجهد المتواصل الذي تبذله المحكمة لتحسين استراتيجيتها الخاصة بالإنجاز وترحب المحكمة بالإسهامات في هذه العملية.

(١٣) في استراتيجية الإنجاز لعام ٢٠٠٤، كان من المتوقع أن تنجز المحاكمة العسكرية الأولى بحلول عام ٢٠٠٥. غير أن محامي أحد المتهمين سُحب من القضية، مما تسبب في تأخير استئناف المحاكمة.

المرفق ١

الأشخاص الذين أدينو أو الذين برئت ساحتهم: أُدين ستة وعشرون شخصا في عشرين حكما

الولاية الأولى (أيار/مايو ١٩٩٥ – أيار/مايو ١٩٩٩)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
ج.- ب. أكايسو	عمدة مدينة تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
ج. كامباندا	رئيس وزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (اعتراف بالجرم)
أو. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنتراهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (اعتراف بالجرم)
س. كايشيما	والي كيبوي	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم في دعوى واحدة)
أو. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦		
غ. روتاغاندا	رجل أعمال والنائب الثاني لرئيس الإتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
أ. موسيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
إجمالي الولاية الأولى			**ستة أحكام (سبعة متهمين)**	

الولاية الثانية (أيار/مايو ١٩٩٩ – أيار/مايو ٢٠٠٣)

غ. رغيو	صحفي في محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (اعتراف بالجرم)
أ. باغيليشيما	عمدة مدينة مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الدائرة الابتدائية الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم في دعوى واحدة)
إ. نتاكيروتيمانا	قسيس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
ل. سيمانزا	عمدة مدينة بيكامبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
إ. نبيتغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
ج. كاجيليجيلي	عمدة مدينة روكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ف. ناهيمانا	مدير محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	''قضية وسائط الإعلام''(ضم في دعوى واحدة)
هـ. نغيزي	رئيس تحرير جريدة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ج. ب. باراياغويزا	مدير بوزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم في دعوى واحدة)
أ. باغامبيكي	والي سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
س. إمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
إجمالي الولاية الثانية			**تسعة أحكام (١٤ متهماً)**	
نتيجة الولايتين الأوليين بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٤			**خمسة عشر حكما (٢١ متهما)**	

مناصب المتهمين: كان المتهمون الـ ٢١ يحتلون المراكز التالية في عام ١٩٩٤: رئيس وزراء واحد، ٣ وزراء، واليان، ٤ عمد، مدير أقدم، ٣ من وسائط الإعلام، عسكري واحد، رجل دين واحد، ٥ من وظائف أخرى.

مدير أقدم، ٣ موظف وسائط الإعلام، عسكري واحد، رجل دين واحد، ٥ يعملون في وظائف أخرى.

الولاية الثالثة (أيار/مايو ٢٠٠٣ – أيار/مايو ٢٠٠٧)

المحاكمات المنجزة: خمسة محتجزين في خمس قضايا

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تاريخ صدور الحكم
س. غاكومبيتسي	عمدة مدينة روروموـ	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بدأت المحاكمة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣.
إ. ندينداباهيزي	وزير مالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. بدأت المحاكمة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
ف. روتاغانيرا	نائب في المجلس البلدي لموبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (اعتراف بالجرم)
م. موهيمانا	نائب في المجلس البلدي لغيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. بدأت المحاكمة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بدأت المحاكمة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

مناصب المتهمين: وزير واحد، عمدة واحد، نائبان في مجلس بلدي، عسكري واحد.

المرفق ٢

المحاكمات الجارية: ستة وعشرون محتجزاً في عشر قضايا

الاسم	اللقب الوظيفي السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	تعليقات
ب. نيراماسوهوكو	وزيرة شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الثانية	''قضية بوتاري'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في الولاية الثانية. تنهي في عام ٢٠٠٦.
أ. س. نتاهوبالي	قائد إنتراهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
س. نسابيمانا	والي بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نتيزيرايو	والي بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
ج. كانياباشي	عمدة نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
إ. ندايامباجي	عمدة موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
ت. باغوسورا	مدير ديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الدائرة الابتدائية الأولى	''القضية العسكرية الأولى'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في الولاية الثانية. تنتهي في عام ٢٠٠٦.
غ. كايبليغي	لواء في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
أ. نسينغيومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
س. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثانية	''قضية الحكومة'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. تنتهي في عام ٢٠٠٦.
ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ج. بيكامباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
إ. كاريميرا	وزير الداخلية/نائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	كاريميرا وآخرون (ضم في دعوى واحدة) بدأت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت مجدداً في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية/رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
ج. نزيرويرا	رئيس الجمعية الوطنية/الأمين العام للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		

أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت مجدداً في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
أ. سيرومبا	كاهن، كوميون كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
أ. نديندىليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثانية	''القضية العسكرية الثانية'' (ضم في دعوى واحدة) بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.
ف. ك. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
إ. ساغاهوتو	نائب قائد كتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
ت. موفونيي	قائد في مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
ج. مبامبارا	عمدة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	بدأت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يصدر الحكم عام ٢٠٠٦.
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	بدأت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

مناصب المتهمين: ٧ وزراء، برلماني واحد، واليان، مدير أقدم واحد، ٣ عمد، ٩ عسكريين، رجل دين واحد، ٢ من وظائف أخرى.

المرفق ٣

في انتظار المحاكمة : سبعة محتجزين

الاسم	اللقب الوظيفي السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الدائرة الابتدائية	عدد شهود مكتب المدعي العام
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الأولى	١٥
إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	٢٠
ف. كاريرا	والي ريف كيغالي	٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١	الدائرة الابتدائية الثالثة	١٥
ب. بيسينغيمانا	عمدة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥
ج. نزابيرينداً	منظم أنشطة للشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥
س. بيكيندي	عازف موسيقى	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثالثة	٣٠
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	١٥
ج. ب. غاتيته	عمدة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الأولى	٣٠
ت. رينزاهو	والي كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الدائرة الابتدائية الثانية	٣٠
إ. هاتيغيكيمانا	لواء، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الدائرة الابتدائية الثالثة	
ج. روغامبارارا	عمدة بيكامبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الدائرة الابتدائية الثانية	
ي. مونياكازي	قائد إنتراهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
غ. كانياروكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
إ. سيتاكو	عقيد	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الدائرة الابتدائية الأولى	
م. باغاراغازا	مدير الصناعة الوطنية للشاي	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الدائرة الابتدائية الثالثة	
ج. سيروغيندو	مدير تقني في محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الدائرة الابتدائية الأولى	
ك. كاليمانزيرا	وزير الداخلية بالنيابة	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥		

مناصب المتهمين: وزير واحد بالنيابة، واليان، ٣ عمد، مدير أقدم واحد، ١ من صغار المديرين، عسكريان، ٢ من رجال الدين، ١ من وسائط الإعلام، ٤ من وظائف أخرى.

* عدد شهود الادعاء المستمع إليهم أثناء المحاكمة يكون عادة أقل من التقديرات السابقة للمحاكمة.

المرفق ٤

تقديرات تستند إلى الأرقام التي قدمها المدعي العام بشأن المحتجزين الحاليين (استراتيجية الإنجاز السابقة)

القضية	عدد المتهمين	عدد شهود مكتب المدعي العام	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للادعاء	عدد ساعات استجواب الدفاع للشهود	عدد ساعات المرافعات الرئيسية للدفاع	عدد ساعات استجواب الادعاء للشهود	مجموع الساعات
١ - بوتاري	٦	٦٨	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢ - العسكرية الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣ - موفوني وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤ - سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥ - ندينداهميزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦ - العسكرية الثانية	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧ - الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨ - كاريمبرا وآخرون	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩ - زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠ - بيكيندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١ - ريتزاهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢ - غيكونغورو	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣ - بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤ - كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥ - مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦ - غاكومبيتسي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧ - روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨ - نزابيريندا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩ - نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٠ - موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١ - روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢ - غاتيتي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣ - نشاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٤ - روغامبارارا	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠٠	٣٤٠
	٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**١٤ ٧٤٠**